الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور أحمد محسن

الواجب النهائي من المقرر مقدمة في السياسات العامة

**الواجب**

اختر أحد السياسات العامة التي تهتم بها. (سواء في البلد الذي تقيم به أو في أي بلد آخر سواء كانت هذه السياسة حالية أو سابقة)

• اكتب بشكل مختصر ما الأحداث أو الوقائع التي أدت إلى اهتمام الحكومة بهذه الموضوع مما دفعها إلى صياغة سياسات لمعالجة هذه المشكلة. ووضح إذا ما كان لوسائل:

- الإعلام

- المجتمع المدني

- الأحزاب السياسية

- المنظمات الدولية

أو أي مؤسسة أو جهة أخرى دور في وضع هذا الموضوع ضمن أجندة الحكومة.

• اعرض بشكل مختصر كيف نظرت الحكومة للمشكلة وكيف قامت بتعريف المشكلة (يمكن الإشارة إلى البرلمان أو الأجهزة القضائية في حال قامت هذه الجهات بأدوار مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة)

• ما الأطراف المختلفة التي كانت لهم علاقة بهذه المشكلة؟

وضح إلى أي مدى كانت لهذه الأطراف رؤى أو تصورات متفقة أم مختلفة مع تصورات الحكومة حول طبيعة هذه المشكلة وتعريفها.

• ثم اعرض الأدوار التي قاموا بها للمشاركة في صياغة السياسات الحالية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار مؤثرة.

**الحل**

**مشروع قانون ضمن السياسية العامة للاتحاد الالماني لاعتماد دعم قطاع المواصلات العامة عبر بطاقة 9 يورو**

1. في عامي 2020 و 2021 ، أدى جائحة COVID-19 إلى نقص كبير في الإيرادات لشركات النقل ، والذي سيستمر في عام 2022
2. التأثير الافتصادي والتضخم المتنامي الكبير في عام 2022 بسبب جائحة كورنا والحرب الروسية الأوكرانية
3. بسبب استمرار جائحة COVID-19 ، سيكون هناك أيضًا انخفاض في عام 2022من دخل الأجرة وما يقابلها من أعباء عالية على قطاع النقل بشكل عام
4. اشتدت حدة التوتر في أسواق الطاقة بشكل كبير بعد الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع تكاليف التشغيل من جهة وتكاليف النقط والغاز من جهه اخرى تنعكس بشكل مباشر على المواطن من حيث تكاليف التنقل الخاص في السيارات الخاصة وحتى تكاليف التشغيل لوسائل النفل العامة مما ينعكس سلبا على قطاع المواصلات وعلى رفاهية المواطن
5. كما أصبح الارتفاع الحاد في تكاليف الكهرباء والغذاء والتدفئة والتنقل عبئًا كبيرًا على العديد من المواطنين
6. الركود الاقتصادي والسياحي الكبير خاصة في ظل جائحة كورنا

في الفترة الأخيرة أصبح التركيز من وسائل الأعلام المختلفة والسوشل ميدا كبير جدا على موضوع التضخم وزيادة الأسعار بشكل كبير في جميع مرافق الحياة في ألمانيا مما زاد الضغط على الائتلاف الحاكم لايجاد المزيد من الحلول وتوفير المزيد من الامكانيات والتسهيلات للمواطن وخاصة في فترة الصيف والعطل وعود الحياة بشكل كبير إلى طبيعتها بعد جائحة كورنا.

كل هذه الأمور دفعت الاتجاه العام والأتلاف الحاكم (المكون من أحراب : الحزب الاشتراكي و حزب الخضر وحزب الفيدرالي) لتقديم مشروع قرار يتعلق بموضوع دعم قطاع المواصلات العامة وتوفير خذمات مبتكرة ورخيصة للمواطن

من أجل تخفيف هذه الأعباء على المدى القصير ، وضع الائتلاف الحاكم ( المكون من أحراب : الحزب الاشتراكي و حزب الخضر وحزب الفيدرالي ) حزمة إغاثة في نهاية شهر مارس وذلك بخفض ضريبة الطاقة لمدة ثلاثة أشهر على الوقود إلى الحد الأدنى الأوروبي ، وسعر ثابت لسعر الطاقة و كذلك تشمل تذكرة مواصلات عامة مخفضة لمدة ثلاثة أشهر حيث يجب أن تتيح تذكرة النقل العام للمواطنين الحصول خلال فترة ثلاثة أشهر على سعر تذكرة مخقض بسعر 9 يورو للفترة من يونيو إلى أغسطس 2022 فيما يعرف بقانون (9,90) هذه التذكرة تسمح باستخدام وسائل النقل العام المحلية مقابل رسوم قدرها 9 يورو لكل شهر تقويمي مما يخفف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين مما يوفر الإجراء حافزًا للانتقال إلى وسائل النقل العام المحلية وتوفير الطاقة.

بالأضافة لذلك ستوفر عملية تنقل الأفراد من مدينة إلى أخرى زيادة في العملية السياحية وستكون الوجهات والمدن المخلفة ذات حركة سياحية كبيرة مما يساهم في عودة الحياة إلى طبيعتها وتوفير سيولة جديدة للفعاليات السياحية المختلفة من مطاعم ودور عرض وفعاليات مختلفة للعمل والمساهمة للعود للرتم لما قبل جائحة كورنا.

نظرة الحكومة للمشكلة أيضا تجلت بتصريحات وزير النقل الاتحادي الذي قال "في ضوء الارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة ، نريد على الفور تخفيف العبء عن كاهل المواطنين بشكل كبير تذكرة مواصلات عامة أرخص ، وحوافز للسفر".

كما تابع" الحكومة الفيدرالية تقف أيضًا إلى جانب الولايات الفيدرالية وتتحمل الضرر الناجم حيث ستتحمل الحكومة الفيدرالية تكاليف تنفيذ التذكرة بـ 2.5 مليار يورو وبالنظر إلى المستقبل خلال الـ 90 يومًا القادمة ، سنراقب عن كثب تأثير التذاكر المخفضة على سلوك المستخدم. وستتدفق النتائج إلى مزيد من العمل من أجل تحسين النقل العام على المدى الطويل أيضًا"

على الرغم من إيجابية الطرح والفكرة والاهتمام الأعلامي والشعبي الكبير حتى وصل الحد إلى الاهتمام الدولي وخاصة الأوربي بالموضوع إلا أنه كان هناك وجهات نظر مختلفة عن النظرة العامة التي أكدت عليها الحكومة حيث أن العديد من الاطراف المعنية التي تدخلت في عملية صنع القرار إما بدعمة إيجاباً أو سلبا حيث

على سبيل المثال أكدت الهيئة العمالية للنقل (Verkehrsverbund) أنه إعفاء المالي لعملاء في النقل العام سيكون موضع ترحيب لأنه فقدت وسائل النقل العام ما بين عشرة إلى 15 في المائة من عملائها خلال جائحة كورونا كما توفر تذكرة التسعة يورو فرصة لاستعادة العديد من هؤلاء العملاء ومع ذلك ، فإن أداء النقل العام على المدى الطويل هو العامل الحاسم في ولاء العملاء ، ويجب زيادته في أي حال .

كما كانت تصريحات الجمعية العمالية لسكك الحديد(Bundesverband Eisenbahn-Nahverkehr) متباينة حيث أكدت على أنه تذكرة التسعة يورو لا تجذب العملاء فحسب ، بل تقنع السائقين السيارات أيضًا باستخدام وسائل النقل العام لكن في الوقت نفسه ، حذرت من أن أموال المخصصة للمشروع البالغة 2.5 مليار يورو ليست كافية لذلك يجب أن ينص القانون على أن الحكومة الفيدرالية ستضيف المزيد من الأموال إذا لزم الأمر.

كما أن اتحاد شركات النقل الألمانية (Verband Deutscher Verkehrsunternehmen) صرح إلى أن تذكرة التسعة يورو هي في الأساس إجراء اجتماعي وسياسي وليست سياسة نقل. سيؤدي هذا إلى زيادة كبيرة في أعداد الركاب في أشهر الصيف لذلك يجب أيضًا توقع القطارات المكتظة ، خاصة على الطرق المؤدية إلى المناطق السياحية ومن المتوقع حاليًا أن يصل عدد مستخدمي تذكرة التسعة يورو إلى 30 مليون مستخدم شهريًا لكن هذه كلها مجرد تقديرات لكن يجب أن تتوقع الحكومة الفيدرالية أن 2.5 مليار يورو المقدمة لن تكون كافية لتغطية خسارة الإيرادات في وسائل النقل العام لذلك يجب أن يكون مستعدًا لضخ المزيد من الأموال.

أحزاب المعارضة كانت توجهاتها وأرائها متفاوتة وتاثيرها على صياغة المشروع أيضا حيث أكد الكتلة البرلمانية لحزب اليسار على أنه يجب تمديد تذكرة النقل العام المحلي التي تبلغ تكلفتها تسعة يورو ( إلى ما بعد فترة الثلاثة أشهر وذلك حتى نهاية هذا العام على الأقل. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تتحمل الحكومة الفيدرالية ما لا يقل عن 50 في المائة من التكاليف الإضافية البالغة 2.9 مليار يورو التي تكبدتها الولايات الفيدرالية في النقل العام منذ عام 2019 بسبب الزيادات في تكاليف البناء والطاقة والموظفين.

بالإضافة إلى ذلك ، يدعو الفصيل اليساري الحكومة الفيدرالية إلى تقديم مفهوم إلى البوندستاغ لتوسيع نطاق خدمات النقل العام التي تم تنسيقها مع الولايات الفيدرالية. يجب أن يكون الهدف هو مضاعفة عدد الركاب بحلول عام 2030 وتقديم أسعار منخفضة بشكل دائم .

في المقابل تمسكت حزء من المعارضة الممثلة بالحرب الديمقراطي المسيحي بانتقادها حيث أكدو على أنها تجربة باهظة الثمن ودعوا إلى "التزام دفع إضافي لتعويض الارتفاع الهائل في تكاليف شركات الحافلات والقطارات كما أن الأموال التي توفرها الحكومة الفيدرالية لن تكون كافية للتعويض عن جميع النفقات المرتبطة بتذكرة 9 يورو ويتوقع أن تقدم الحكومة الفيدرالية مزيدًا من مدفوعات التعويض إذا كانت التكاليف أعلى مما كان متوقعًا في السابق.

كما يتعين على الحكومة الفيدرالية تخصيص مزيد من الأموال للولايات الفيدرالية لتعويض خسارة الدخل التي سببها كورونا من أجل الوفاء بوعدها بعد نصف المشاركة.

هذا التأثير والمناقشات انعكس على التصويت بالبرلمان فحزب اليسار المعارض دعم المشروع وصوت لصالحة بينما حزبي المعارضة الانحاد الديمقراطي المسيحي والحزب البديل من أجل ألمانيا صوتو ضد مشروع القرار لكن في النهاية القانون أقر بالأغلبية مع تفاصيل أخرى تمثلت فيما يلي :

1-يقدر المجلس الاتحادي بالجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية من أجل الإغاثة للمواطنين عند استخدام وسائل النقل العام من قبل

تقديم تذكرة شهرية مخفضة لشهر يونيو ويوليو وأغسطس 2022 ("9-Euro-Ticket") وللتعويض عن الأضرار المالية الناتجة عن جائحة COVID-19 لذلك يقر حزمة الإنقاذ والدعم أعلاه

2- ويؤكد المجلس الاتحادي أنه بالإضافة إلى تمويل تذاكر 9 يورو والتعويض عن الوباء و من أجل ضمان عرض النقل الحالي على المدى الطويل وتوسيع شبكات النقل التي تدعم البيئة والعروض المختلفة لتحقيق أهداف حماية المناخ

3- يشير المجلس الاتحادي إلى أن الأموال الاتحادية من فئة 9 يورو للتذكرة يجب أن تكون متاحة للولايات الفيدرالية قبل عدة أيام من دخول التعريفة حيز التنفيذ في 1 يونيو 2022 ، من أجل ضمان السيولة من جانب شركات النقل

4- يلتزم المجلس الاتحادي بهدف الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لزيادة أعداد الركاب في وسائل النقل العام للتصل للضعف بحلول عام 2030 من أجل تحقيق الأهداف المناخية في مجال النقل المنصوص عليها في القانون الاتحادي لحماية المناخ

5- يشير المجلس الاتحادي إلى أنه وفقًا للمادة 106 أ من القانون الأساسي ، يحق للولايات الفيدرالية الحصول على حصة من عائدات الضرائب الفيدرالية لوسائل النقل العام المحلية. كجزء من إصلاح السكك الحديدية وفق قانون الجمهورية الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1996

6- أكد المجلس الاتحادي في بيانه المؤرخ 11 مايو 2022 بشأن ملحق مشروع قانون الموافقة على خطة الموازنة الاتحادية لعام 2022 على أن الزيادة في أموال الهيكلة الإقليمية المنصوص عليها في مشروع الموازنة التكميلية لعام 2022 بإقرار زيادة في الموازنة بمبلغ قدرة 2.5 مليار ستكون كمبلغ إغاثة لكافية المدن البلديات والولايات الفيدرالية المشاركة في المشروع على كامل أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية

المراجع :

* <https://www.bundestag.de/>
* <https://www.bundesregierung.de/breg-de/aktuelles/faq-9-euro-ticket-2028756>
* <https://www.bundesrat.de/DE/plenum/bundesrat-kompakt/22/1021/1021-pk.html?nn=4352766#top-47>
* <https://www.bundesrat.de/DE/homepage/homepage-node.html;jsessionid=30305906DCB976162C81B06E5F15438A.2_cid391>
* <https://www.bundesrat.de/SharedDocs/beratungsvorgaenge/2022/0201-0300/0220-22.html>